IUGJEPS
Vol 30, No 2, 2022, pp1-34

ISSN 2410-5198

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية

تاريخ الإرسال (30-10-2021)، تاريخ قبول النشر (31-1-2022)

دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام

اسم الباحث الأول: د. خالد خليل الشيخ عبد الله [1] *

اسم الباحث الثاني : د. محمد فايق عزيز [2]

[1] اسم الجامعة والبلد (للأول) الكلية العربية للعلوم التطبيقية - غزة -

[2] اسم الجامعة والبلد (للثاني) الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Khalidkh75@hotmail.com

https://doi.org/10.33976/IUGJEB.30.2/2022/1

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف إلى دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة، وأعد الباحثان استبانة طبقها على عينة طبقية عشوائية بلغت (300) مفردة، صلح منها للتحليل (260) مفردة من طلبة كلية الإعلام بجامعة الأقصى بنسبة استجابة بلغت (86.6%)، وبنسبة (34.1%) من مجتمع الدراسة البالغ عددهم (762) طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- اتضح أنَّ هناك دور متوسط في مجال تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام في جامعة الأقصى، حيث كانت الموافقة بنسبة تقدر بـ (70.8%)، وهذا يدل على وجود حاجة لتطوير معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام في جامعة الأقصى.

2- اتضح عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية، بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام.

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام تعزى للمتغيرات الديمغرافية (المستوى الدراسي) لصالح المستوى الثاني.

كلمات مفتاحية: الحكم الرشيد- معايير الحكم الرشيد- جامعة الأقصى- كلية الإعلام.

The Role of Al-Aqsa University in Promoting Standards of Good Governance Among Students of the Faculty of Media

Abstract:

The study aimed to identify the role of Al-Aqsa University in promoting the standards of good governance among students of the Faculty of Media, and to achieve this aim, The study relied on the descriptive method, and the case study method, The researcher prepared a questionnaire, which he applied to a random stratified sample of (300) individuals, of which (260) students from the Faculty of Media at Al-Aqsa University were valid for analysis, With a response rate of (86.6%), and by (34.1%) of the study population of (762) male and female students, The study reached the following results:

1- It turns out that there is an intermediate role in promoting the standards of good governance among the students of the Faculty of Media at Al-Aqsa University, where the approval rate was estimated at (70.8%), and this indicates the need to develop the standards of good governance among the students of the Faculty of Media at Al-Aqsa University.

2- It was found that there were no significant differences between the average estimates of the study sample for the role of Al-Aqsa University in promoting the standards of good governance among students of the Faculty of the Faculty of Media.

3- There are statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) between the average estimates of the study sample for the role of Al-Aqsa University in promoting standards of good governance among students of the Faculty of Media due to the demographic variables (the academic level) in favor of the second level.

Keywords: Good Governance - Standards of Good Governance - Al-Aqsa University - Faculty of Media.

الجزء الأول: الإطار العام للدراسة

أولًا: المقدمة

يعد موضوع الحكم الرشيد من المواضيع التي أخذت في الظهور بشكل واسع في السنوات الماضية، فأصبح أحد المسائل البحثية المعاصرة التي هي بحاجة إلى تحليل معمق في دور الجامعات في تعزيز معايير وفلسفة الحكم الرشيد لدى الطلبة من خلال دعم مبدأ سيادة القانون، وتفعيل مبدأ المشاركة، وقضايا المساواة داخل المجتمع، ومفاهيم الشفافية والمحاسبة والمساءلة عن أعمال المسؤولين وتصرفاتهم في إدارة الشئون العامة، وغيرها من مكونات الحكم الرشيد في سياقه النظري والتطبيقي.

إنَّ وظيفة الجامعات في الوقت الحاضر هي التعليم الجامعي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهذه الأهداف وجدت أساسًا لتنمية الشخصية الإنسانية والوطنية وبلورتها وتطورها، وتوعية أفراد المجتمع، وإشاعة روح العلم، والمنهج العلمي، وتكوين مفاهيم علمية تسعى إلى تكريس التعددية الفكرية والديمقراطية والعدل الاجتماعي، والحريات العامة، في ظل المتغيرات والمستجدات الطارئة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتعمل الجامعة على مد المجتمع بالموارد البشرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، كما يأتي دور الجامعات في تقديم الحلول والمقترحات لخدمة المجتمع من خلال الدراسات والأبحاث العلمية وتطبيق النتائج التي يتم التوصل إليها (الكواري، 2001، ص16).

تقع على الجامعات الفلسطينية مسؤولية كبيرة في نشر التوعية والثقافة بين طلابها في مختلف الكليات، وبالتالي فإنَّ على إدارة الجامعة أنْ تسعى لوضع مناهج تحتوي على متطلبات إجبارية تتناول قضايا المشاركة المجتمعية وتعزيز معايير الحكم الرشيد، ذلك أنَّ الجامعة تقوم بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية بوسعهم إشباع حاجات النشاط البشري كافة، إضافة إلى كونها توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة لمساعدتها في مجالات الثقافة السياسية.

حاولت جهات كثيرة كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تقديم برامج ومبادرات من أجل إحلال الحكم الرشيد في جميع مؤسسات الدولة بشكل عام، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، من أجل إحداث تغيير شامل في عمل هذه المؤسسات، بالإضافة إلى ضرورة إصلاح نظم الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية، والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الرشيدة (فرج، 2012، ص4)، من خلال الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون بوصفهم أفرادًا ومجموعات عن مصالحهم، ويمارسون فيها حقوقهم الأساسية.

ويساهم الحكم الرشيد في تقليص الفجوات والحدود ما بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ السياسات والبرامج العامة للدولة، وإيجاد مؤسسات أخرى لتنفيذ هذه السياسات والبرامج العامة (زيادة، 2014، ص14)، وتمارس الدول ذات الحكم الرشيد السلطة بموجب قوانين، من الممكن توقعها من قبل العامة، من خلال مؤسسات الدولة ومنظماتها الخاضعة للمحاسبة والمساءلة، بكل شفافية، وبمشاركة الأفراد في عملية التنمية وإعداد السياسات (عبد القادر، 2012، ص151)، في نظام يضمن المساواة وعدم التحيز، ويعزز سيادة القانون، وتجري فيه الانتخابات العامة بشكل ديمقراطي ونزيه ودوري (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، 2014، ص49).

فتجسيد الحكم الرشيد في دولة ما يتوقف على عملية التحول الديموقراطي في تلك الدولة، التي تستلهم من قيم الديمقراطية أركانها التي تقتضيها، حيث إنَّه ولتطبيق الحكم الرشيد لا بد من بناء توافق مجتمعي عريض، يشمل توفير اتفاق مبدئي حول القضايا المجتمعية الأساسية، وتوافق على اختيار التوازن المطلوب بين الدولة والمؤسسات المجتمعية بشكل عام، والمؤسسات التعليمية بشكل

خاص، ويستدعي هذا التوافق بالضرورة توفر بنى سياسية واجتماعية، قائمة على سيادة القانون، والمشاركة السياسية، والمساواة، والمساءلة، والشفافية، بحيث يمكن من خلال هذه البنى تطبيق منظومة الحكم الرشيد بشكل ديمقراطي.

ثانيًا: مشكلة الدراسة

لاحظ الباحثان أن هناك مؤشرات لقصور في الممارسات الفعلية التي يجب أن تدعمها الجامعات الفلسطينية ومنها جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد (سيادة القانون، المشاركة، المساواة، المساءلة، الشفافية) في البيئة الجامعية، ويمكن أن نلمس بعض مظاهر القصور من خلال استطلاعات الرأي الخاصة بطلاب جامعة الأقصى في استمرار إثارة بعض قضايا ومشاكل الطلبة، وأحياناً عدم انتظام الدراسة لفترات، نظراً للاحتجاج على عدم تحقيق مطالب ما، وأيضاً النزاع الإداري والأكاديمي ما بين مستويات الإدارة العليا في جامعة الأقصى، والذي ينعكس في السلب على طلبة الجامعة، إضافة لتكرار المشاكل ما بين أطراف الإدارة العليا والتي تؤدي بالغالب لاضطرابات في سلوك بعض الطلبة... الخ، حيث كان من المفترض من الجامعة أن تعمل جاهدة للتخلص من تلك المظاهر التي تتعارض مع معايير الحكم الرشيد، خاصةً في أسلوب إدارتها، إضافةً إلى تعزيز تلك المعايير لدى طلبتها، ليس في مناهجها ومساقاتها التي تقدمها للطبة فحسب، بل في الممارسة الفعلية والعملية تجاه الطلبة، والتي من شأنها إذا ما مورست بالشكل الصحيح أنْ تحقق مبادئ الديمقراطية التي تصبو إليها البيئة الجامعية الصحية.

فعلى الرغم من أهمية الحكم الرشيد باعتباره أحد أهم أركان الديمقراطية، والذي يعمل على تحقيق مبدأ المساءلة من خلال الالتزام بالقوانين والأنظمة، وتحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية وديمقراطية المشاركة والحريات العامة لدى المجتمعات المعاصرة، إلّا أنَّ الباحثان يعتقدان بأنَّ درجة دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى الطلبة متوسطة، حيث جاء هذا الاعتقاد من أنَّ تطبيق معايير الحكم الرشيد في الهيئات المحلية الفلسطينية قد جاءت بدرجة متوسطة، وذلك ما أكدته كلٌّ من دراسة (أحمد، 2008)، ودراسة (زيادة، 2014)، وكذلك ما أكدته كلٌّ من دراسة (الدحدوح، 2014)' ودراسة (هللو، 2015)، بالنسبة لتطبيق معايير الحكم الرشيد في القطاع الخاص والمنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة التي جاءت أيضاً بدرجة متوسطة، وكل ما سبق ذكره حفَّز الباحثان لمحاولة الكشف عن دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام كدراسة حالة، من خلال تطبيق الجامعة لمعايير الحكم الرشيد، وعليه؛ تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية؛ كالآتي:

1- ما دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ سيادة القانون لدى طلبة كلية الإعلام؟

2- ما دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ المشاركة للأطر الطلابية المختلفة عند صنع واتخاذ قرارتها؟

3- ما دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ المساواة لدى طلبة كلية الإعلام؟

4- ما دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ المساءلة لدى طلبة كلية الإعلام؟

5- ما دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ الشفافية لدى طلبة كلية الإعلام؟

ثالثًا: أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة البحث ونتائج الدراسة الاستطلاعية، فإنَّ هذه الدراسة تسمو لتحقيق الهدف الرئيس، وهو: الكشف عن دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام، ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:

1- قراءة تأصيلية للحكم الرشيد من حيث المفهوم، والفواعل الأساسية له، ومعاييره، وشروطه، وأهميته، ومعوقات تحقيقه.

2- تحديد أبرز المعايير للحكم الرشيد التي يجب تعزيزها لدى طلبة الجامعات.

3- التعرف على اتجاهات طلبة وطالبات كلية الإعلام بجامعة الأقصى نحو الدور الذي تقوم به الجامعة في تعزيز معايير الحكم الرشيد لديهم.

رابعًا: فرضية الدراسة

من خلال مشكلة وأهداف الدراسة فإنَّه يمكن تحديد الفرضية الرئيسية كالآتي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام تعزى للمتغيرات الديمغرافية (المستوى الدراسي، العمر، النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن).

خامسًا: أهمية الدراسة

إنَّ لهذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية للباحثين وصنّاع القرار، بحيث يتم الاستفادة منها من خلال ما توصّلت إليه من نتائج وتوصيات، حيث تنبع أهمية الدراسة من الآتي:

1- الأهمية النظرية:

- تكمن الأهمية النظرية في كون الدراسة تأتي استكمالًا لدراسات سابقة تناولت الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في تعزيز معايير الحكم الرشيد، دون إلقاء الضوء على مستوى تعزيز الجامعات الفلسطينية لهذه المعايير لطلبتها، وهذا يمثل إضافة علمية جديدة، من خلال قياس دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام في الجامعة.

- تكتسب الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات والبحوث التي تناولت دور الجامعات في تعزيز معايير الحكم الرشيد، حيث تُعَد هذه الدراسة من أولى الدراسات – حسب علم الباحثان – التي تتناول موضوع جامعة الأقصى وتعزيزها لمعايير الحكم الرشيد لدى الطلبة.

2- الأهمية التطبيقية:

- تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة بتعدد الجهات المستفيدة منها والمتمثلة في الجامعات الفلسطينية، ووزارة التعليم العالي الفلسطينية، من خلال الاطلاع على نتائج وتوصيات الدراسة، والاستفادة من تلك النتائج والتوصيات والاقتراحات.

- يهتم مضمون الدراسة بالتفكير فيما نريد أنْ يكون عليه المستقبل وفقًا للمعايير العلمية، من خلال تقديم خيارات وبدائل جديدة ورؤى ومقترحات لأصحاب القرار نحو تفعيل معايير الحكم الرشيد لدى طلبة الجامعات الفلسطينية.

سادسًا: حدود الدراسة

اقتصرت حدود الدراسة على المجالات الآتية:

- الحد الزماني: تقتصر حدود هذه الدراسة الزمنية في الفترة (2017 – 2021م).

- الحد المكاني: تقتصر حدود هذه الدراسة المكانية على جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

– الحد البشري: تم تطبيق هذه الدراسة على طلبة كلية الاعلام بجامعة الأقصى بجميع المستويات.

– الحد الموضوعي: تقتصر هذه الدراسة على معرفة دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة وطالبات كلية الإعلام بجميع المستويات، من خلال استبانة لغرض جمع البيانات، تكونت من: (المستوى الدراسي، العمر، النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن).

سابعاً: مصطلحات الدراسة

1- مفهوم الحكم (Governance)

الحُكْمُ لغةً، هو مشتق من مصدر ثلاثي من "حَكَمَ"، للتدليل على معانٍ متعددة تختص بجوانب عدة من نسق الحُكْمُ، فجاء في "لسان العرب" أنَّ الله سبحانه وتعالى أَحْكَمُ الحاكمِينَ، ومن صفات الله "عز وجل" الحَكِيمُ له الحُكْمُ، ومن أسماء الله تعالى الحَكَمُ والحَكِيمُ وهما بمعنى الحاكم، وهو القاضي يحكم الأشياء ويتقنها (ابن منظور، د.ت، ص140)، وجاء في "معجم متن اللغة" لأحمد رضا أنَّ الحُكْمُ من حَكُمَ حُكْمًا وحِكْمَة بمعنى صار حكيمًا، وحَكَّمَهُ في الأمر أي فوض إليه الحُكْمُ وأمره أنْ يَحْكُمْ (رضا، 1958، ص139)، و"الحاكِمُ" من نصب للحُكْمُ بين الناس (المعجم الوسيط، 2004، ص190).

والحكم اصطلاحًا في قاموس أوكسفورد يشير إلى أنه "طريقة أو أسلوب ممارسة السلطة" (قنديل، 2008، ص154)، فمفهوم الحكم يعبر عن ممارسة السلطة من خلال المنظمات الرسمية وغير الرسمية وصياغة وتنفيذ السياسات العامة (Kaufmann, 2002, p83)، بالإضافة إلى إدارة السلطة السياسية لشؤون المجتمع وتطوره الاجتماعي والاقتصادي، وبهذا المعنى يعتبر مفهوم الحكم أوسع من مفهوم الحكومة، لأنه يتضمن عمل المؤسسات غير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ولا يقتصر فقط على عمل أجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها (زيادة، 2014، ص12).

2. تعريف الحكم الرشيد (Good Governance)

إن طبيعة العلوم الاجتماعية تعطي صعوبة في وضع تعريف محدد للمفاهيم المستخدمة، ويتضح مما سبق بأنَّ مفهوم "الحكم" ليس بالمفهوم الجديد، فهو قديم قدم الإنسان على هذه الأرض، وموازي لتطور حياته السياسية والاقتصادية والإدارية، وانما "الرشادة" في الحكم هي ما تميز حداثة وجدة هذا الحكم.

ويعتبر لفظ "الرشيد" مشتق من مصدر ثلاثي من "رَشَدَ"، فيقال رَشَدَ رُشْدًا أي اهتدى واستقام، فهو رشيدٌ وراشدٌ (المعجم الوسيط، 2004، ص346)، وأنَّ إضافة مصطلح "الرشيد" يمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بمصطلح الحكم، ولتقريب المعنى اللغوي من نظيره الاصطلاحي، لتصبح الحكم الرشيد، بمعنى الإدارة الرشيدة أو الصالحة أو الجيدة، ما يؤشر اشتماله على المعايير التي هي في هذه الدراسة تشكل جوهر الحكم الرشيد، التي تعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات الشعوب التي تخدمها.

وهنا؛ تقدم الدراسة مجموعة من التعاريف التي أُعطيت له، بغرض التقريب أكثر من المعنى والإحاطة بكل الجوانب المتعلقة به؛ والتي من بينها:

– طُرح مفهوم الحكم الرشيد في أدبيات البنك الدولي عام 1992م، وفقًا للتعريف الآتي: "الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية" (قنديل، 2008، ص153).

– وعرفه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م، على أنه "نسق من المؤسسات المجتمعية، المعبرة عن الناس تعبيرًا سليمًا، وتربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات، وفي النهاية بواسطة الناس".

– وجاء في تعريف برنامج الامم المتحدة الإنمائي (UNDP) بأنه "العملية التي يتم فيها صنع القرار وتنفيذه او عدم تنفيذه".

– وعرفه المجلس الثقافي البريطاني أنه "عملية تضمن التفاعل المستمر بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني".

– وفي تقرير التنمية الانسانية العربية بأنه "نظام الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرًا وتهميشًا" (محمد ورحال، 2003، ص19–21).

– ويعرَّفه "مصطفى السيد" بأنه "إدارة شؤون الدولة، وتتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى وجماعات لدعم مصالحهم، والتعبير عن مخاوفهم، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم" (قنديل، 2008، ص154).

وتتفق الدراسة مع تعريف "المشاقبة وعلوي" الذي هو في جوهره "الحكم الذي تنهجه قيادات سياسية شرعية، أي منتخبة بصورة نزيهة وحرة، تشكل في سياق عملها كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وتحرص على تحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتها، وذلك في تبادل الثقة والرضا وبين الرعية على أساس قيام شراكة فيما بينهما" (المشاقبة وعلوي، 2010، ص54).

ويعرف الباحثان "الحكم الرشيد" إجرائيًا – والذي سوف يستخدمانه في الدراسة– بأنه "الحكم الذي تقوده الإدارة العليا، لتحسين رفاهية الأفراد، وتوسيع قدراتهم وفرصهم وحرياتهم العامة، من خلال دعم تطبيق عدة معايير، أهمها: سيادة القانون، والمشاركة، والمساواة، والمساءلة، والشفافية".

الجزء الثاني: الدراسات والأدبيات السابقة

يعرض هذا الجزء الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت الحكم الرشيد بشكل عام، وذلك لندرة الدراسات المتعلقة بالجامعات ودورها في تعزيز معايير الحكم الرشيد، وقد جرى تقسيمها من الأحدث إلى الأقدم، وفق الآتي:

– ناقشت دراسة (Al-Hamd, 2020) الحوكمة والحكم الرشيد ضمن المنظور المفاهيمي، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن الجدل في الإدارة الرشيدة منذ ثلاثة عقود في سياق النهج النظري لها، والذي تم تحديده وشمله في العلوم السياسية للتنمية لتحقيق الأهداف الاجتماعية للمجتمع، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج؛ أهمها: أنَّ الحكم الرشيد هو المصدر الديناميكي لتقديم نتائج مثمرة للإدارة، ومصدر هام للتنمية السياسية والاجتماعية؛ ومن هنا فإنَّ معايير المساءلة والشفافية والفعالية والكفاءة وسيادة القانون يمكن من خلالهم النهوض بنظام الحكم وربط المجتمع والحكومة بشكل أوثق على جميع المستويات، وخاصة القضاء على الفساد داخل مؤسسات الدولة، وبناء جو صحي للمجتمع من خلال برامج تطوير الهيئة الحاكمة مع سياستها، وتنفيذ خطة في سياق معايير الحكم الرشيد من أجل الازدهار.

– هدفت دراسة (الطائي ورؤوف، 2019) التعرف إلى الحوكمة وتأثير أبعادها في جودة التعليم العالي، وذلك من خلال وضع استراتيجيات جديدة تتناسب مع المنظمات الحديثة والمتطورة باستمرار، ومدى القابلية في إيجاد التواصل وتحقيق العدالة والشفافية والمرونة التنظيمية اللازمة لتحقيق ابعاد الحوكمة للمؤسسات الأكاديمية، واستخدام آليات الحكم الرشيد المتمثلة في "المساءلة، والمشاركة، والشفافية، والعدالة"، وتمثلت عينة الدراسة من رؤساء الأقسام العلمية ورؤساء الفروع وعددهم (34) شخص من الجامعة المستنصرية، وتم تحليل البيانات باستخدام الربنامج الاحصائي (SPSS)، واختبار سبيرمان، لاختبار صحة فرضيات الارتباط والتاثير لتحليل واختبار الفرضيات التي اعتمدت في البحث، والتي اثبتت بوجود علاقات ارتباط وتأثير بين متغيري البحث، وكانت بدرجة

مقبولة إحصائيًا، مما يدل على أهمية الحوكمة وتأثيرها في أبعاد جودة التعليم العالي، وقد توصل الباحثان الى عدة استنتاجات؛ من أهمها: وجود اهتمام في استخدام وتطبيق معايير جودة التعليم العالي في الجامعة المبحوثة.

– أجرى (النجار، 2019) دراسة هدفت إلى الكشف عن مدى ممارسة الأنماط القيادية ودورها في تحقيق معايير الحكم الرشيد لدى المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، بالإضافة عن كشف مستوى العلاقة بين الأنماط القيادية الحديثة ومعايير الحكم الرشيد، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، حيث طبقت على عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة البالغ (53) منظمة غير حكومية من المنظمات التي يبلغ عدد موظفيها (25) موظف فأكثر، كما بلغ حجم العينة (260) موظفاً وموظفة، بنسبة (72.82%)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها: اهتمام المنظمات غير الحكومية بتطبيق معايير الحكم الرشيد، وأظهرت النتائج عن موافقة بدرجة كبيرة من قبل الأفراد المبحوثين، وبوزن نسبي بلغ (71.83%)، ووجود أثر ذو دلالة لممارسات القيادة الاستراتيجية على تحقيق معايير الحكم الرشيد.

– قام (أبو حسين، 2018) بعمل دراسة هدفت التعرف إلى معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية (الشق المدني)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوزيع استبانة على أصحاب الوظائف الإشرافية في المستويات الإدارية (العليا، الوسطى)، التي تتمثل في: (وكيل مساعد، مدير عام، مدير دائرة، رئيس قسم، رئيس شعبة) في قطاع غزة، البالغ عددهم (251) موظفاً وموظفة، حيث استخدم الباحث طريقة المسح الشامل، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها: يتم تطبيق معايير الحكم الرشيد في وزارة الداخلية (الشق المدني) بنسبة (61.23%).

– سعت دراسة (عطا الله، 2016) التعرف إلى واقع تطبيق الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، ومستوى تأثيرها لتعزيز معايير الحكم الرشيد، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، متخذًا من الاستبانة أداة للدراسة، وزعت على أصحاب الوظائف السيادية (في حكومة غزة)، والبالغ عددهم الإجمالي (114) نائبًا ووزيرًا ووكيلًا، وخرجت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها؛ أنَّ الوزن النسبي لتطبيق وسائل الرقابة البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني (63.20%)، والوزن النسبي لمستوى تأثير الرقابة البرلمانية بالمجلس التشريعي الفلسطيني في تعزيز معايير الحكم الرشيد (66.15%) ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية طردية موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين الدرجة الكلية لتطبيق الرقابة البرلمانية والدرجة الكلية لتعزيز معايير الحكم الرشيد.

– أجرى (حفصي، 2016) دراسة هدفت التعرف إلى دور الأحزاب السياسية في تجسيد الحكم الراشد، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج المقارن والمنهج القانوني، واستنتجت الدراسة أنَّ الحكم الرشيد يمكن أنْ يقاس من خلال تعزيز حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ومن توافر الحق في الحياة، والصحة، والمسكن، والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي، والتعددية الحزبية، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حر من خلال توفر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية تعطي لكل إعلامي الحق في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو أمني.

– سعت دراسة (وهبة، 2015) التعرف إلى واقع تأهيل قيادات الدولة في الحكومة الفلسطينية بقطاع غزة ودوره في تحقيق الحكم الرشيد في الحكومة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها؛ أنَّ واقع تأهيل قيادات الدولة في الحكومة الفلسطينية بقطاع غزة جاء بمتوسط حسابي (3.5)، ووزن نسبي (70.6%)، ومستوى تحقيق الحكم الرشيد في

الحكومة الفلسطينية بقطاع غزة جاء بمتوسط حسابي (3.7)، ووزن نسبي (73.45%)، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع تأهيل قيادات الدولة في الحكومة الفلسطينية بقطاع غزة تعزى لمتغيرات: (العمر، المسمى الوظيفي)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع تأهيل قيادات الدولة في الحكومة الفلسطينية بقطاع غزة تعزى إلى متغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة).

– هدفت دراسة (هللو، 2015) التعرف إلى مدى تطبيق منظمات القطاع الخاص في قطاع غزة لمعايير الحكم الرشيد، ودور هذه المنظمات في تعزيز إدارة الدولة، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم إعداد استبانتين كأدوات رئيسة للدراسة، الأولى تم توزيعها على منظمات كبار المكلفين المصنفين في دائرتي ضريبة القيمة المضافة والدخل لعام 2014م، والثانية تم توزيعها على مجموعة من رجال الدولة ورؤساء النقابات والجمعيات الممثلة للقطاع الخاص، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها؛ أنه يتم تطبيق معايير الحكم الرشيد في منظمات القطاع الخاص في قطاع غزة بنسبة (71.78%)، وبأنَّه توجد علاقة طردية إيجابية بين تطبيق معايير الحكم الرشيد في منظمات القطاع الخاص ودورها في تعزيز إدارة الدولة.

– سعت دراسة (كاظم، 2015) التعرف إلى دور التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في العراق بعد عام 2003م، ومدى تأثير التعددية الحزبية على الوحدة الوطنية سلبًا أو إيجابًا، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستنتجت الدراسة بأنَّ وجود الاحزاب السياسية المتعددة تمثل مصالح وأهداف الفئات الاجتماعية المختلفة ومشاركتها في السياسة عبر هذه الاحزاب يمنع احتكار السلطة بيد فئة اجتماعية معينة أو حزب، واستنتجت الدراسة أنَّ التعددية الحزبية في العراق تسببت بتعرض النظام السياسي لعدة أزمات سياسية، ساهمت في تفكيك بنية المجتمع العراقي وزعزعة الوحدة الوطنية، وفاقم من أزمة الهوية في العراق، وأنَّ تبني الأحزاب السياسية للمحاصصة السياسية الطائفية واقتسام ثروات العراق قد تسبب بفقدان ثقة المواطنين بمؤسسات النظام السياسي وفقدان شرعيته.

– سعت دراسة (حنا، 2014) التعرف إلى دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستبانة لجمع المعلومات، واقتصرت عينة الدراسة على (383) مواطن ومواطنة، وخلصت الدراسة بعدة نتائج، أبرزها؛ وجود علاقة طردية بين المشاركة المجتمعية ودورها في تعزيز الحكم الصالح لدى المواطنون الفلسطينيون بمحافظة بيت لحم، وأنَّ هناك إدراك لدى المواطنين الفلسطينيين بأهمية المشاركة المجتمعية والحكم الصالح، حيث بينت النتائج عن وجود فروق دالة احصائيًا في ادراك المواطنين للحكم الصالح وفقًا لمتغيرات: الجنس، والديانة، والانتماء السياسي، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، والمؤهل العلمي.

– هدفت دراسة (الدحدوح، 2014) التعرف إلى واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد في المنظمات الأهلية الفلسطينية في محافظات غزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخرجت بمجموعة من النتائج، أهمها؛ بأنَّ تطبيق معايير الحكم الرشيد في المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة يتم بنسبة (74.64%)، كما وتبين أنَّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تطبيق معايير الحكم الرشيد في المنظمات الأهلية في محافظات غزة تعزى للمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخدمة، نوع المنظمة، عدد العاملين).

– قام (أحمد، 2008) بعمل دراسة هدفت إلى معرفة واقع المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، ومعرفة مدى تطبيق مبادئه، وذلك من وجهة نظر أعضاء ورؤساء الهيئات المحلية الفلسطينية وموظفيها في محافظه قلقيلية، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء ورؤساء وموظفي الهيئات المحلية الفلسطينية

في منطقة قلقيلية، وتكونت عينة الدراسة من (260) استمارة وزعت على أعضاء ورؤساء الهيئات المحلية ومدرائها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها؛ أنَّه يوجد علاقة طردية موجبة ودالة إحصائيًا بين إطلاع أعضاء الهيئات المحلية الفلسطينية على القوانين والأنظمة الخاصة بهيئاتهم وواقع الحكم الصالح في هذه الهيئات، إذ كلما زاد مستوى اطلاع أعضاء الهيئات المحلية على القوانين والأنظمة ودراستها كلما زاد الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد.

التعقيب على الدراسات السابقة

قدمت الدراسات السابقة معلومات قيمة، وأصبحت فيما بعد مرجعًا مهمًا للباحثين، واعتمد الباحثان على العديد منها في دراسته، حيث اتفقت بتناولها موضوع الحكم الرشيد، واستخدام أداة الدراسة، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبأنَّ هناك دور متوسط في مجال تعزيز معايير الحكم الرشيد، وبأنه كلما زاد مستوى اطلاع الإدارة العليا على القوانين والأنظمة، كلما زاد الالتزام بمعايير الحكم الرشيد.

واختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنَّها تناولت الحكم الرشيد من جوانب مختلفة، ولم تتناول طلبة الجامعات كما في الدراسة الحالية، كما اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث طبيعة العينة، ومجتمع الدراسة، والفترة الزمنية، فقد تم تطبيق الدراسة الحالية على طلبة كلية الاعلام بجامعة الأقصى بغزة، فهو بذلك جاء مكملاً للنقص في الدراسات السابقة، حيث لم تناقش أي من الدراسات السابقة دور الجامعات في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبتها.

أما عن أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة، فقد جاءت الدراسة الحالية مكملة للجهود السابقة التي بذلت في موضوع الحكم الرشيد، ضمن حلقات البحث العلمي التراكمي، حيث ساعدتها في تحديد أهدافها وفرضياتها، وفي إعداد استبانة الدراسة، ومستوى وعمق الأسئلة، والأساليب الإحصائية التي أُستخدِمت في تحليل البيانات وتفسيرها.

وتميزت الدراسة الحالية بأنَّها عالجت جوانب عديدة لم تتطرق لها الدراسات السابقة، أملًا في إضافة مزيد من الإثراء في موضوع الدراسة، بحكم الفارق الزمني عن الدراسات السابقة من ناحية، والتركيز على طلبة الجامعات الفلسطينية من ناحية أخرى، وذلك بقياس دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد بأبعاده المفترضة، وتميزت –أيضًا– باستخدام منهج دراسة الحالة، وكذلك تميزت بالمتغيرات الديمغرافية الواردة في الاستبانة والتي تشكل خصائص عينة الدراسة (المستوى الدراسي، العمر، النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن).

الفجوة البحثية:

بعد المقارنة الموضوعية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية يستطيع الباحثان تلخيص الفجوة البحثية في الشكل الآتي:

الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
➢ أظهرت العلاقة بين كل من: (جودة التعليم العالي، والمنظمات غير الحكومية، وتنمية الموارد البشرية، ودور الأحزاب السياسية، ومنظمات القطاع الخاص، والهيئات المحلية، والمشاركة المجتمعية) في تعزيز معايير الحكم الرشيد.	➢ لا يوجد دراسات (حسب علم الباحثان) ركزت على دور الجامعات في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى الطلبة. ➢ لم يتم أخذ آراء الطلبة كمصدر للمعلومات الأولية.	➢ ركزت على دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الاعلام. ➢ استند الباحثان على الطلبة (طلبة كلية الإعلام بجامعة الأقصى) كمصدر للمعلومات الأولية.

شكل رقم (1): الفجوة البحثية

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على الدراسات السابقة.

الجزء الثالث: الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة نشأة الحكم الرشيد، وأهم معايير الحكم الرشيد التي تناولتها الدراسة؛ كالآتي:

أولاً: نشأة الحكم الرشيد

استخدم مصطلح الحكم الرشيد في القرن الخامس عشر في فرنسا من قبل "شارل دوليان" للدلالة على "إدارة وفن الحكم"، ودلالته أنه مشتق من الكلمة الفرنسية (Gulvernare)، والتي تعني قيادة السفينة، كما تعني إدارة الشؤون العامة، ومن هنا جاء اشتقاق (Gouvernail)، ثم أستخدم مصطلح (Gouvernance) في اللغة الفرنسية كمرادف لمصطلح "حكومة"، وتعني باللغة الإنجليزية "مجمل تقنيات تنظيم المنشأة وإدارتها، ثم انتقل هذا المصطلح لاحقًا إلى الشؤون العامة (بن عبد العزيز، 2012، ص317)، وفي عام 1978م استخدمت كلمة (Good Governance) كمصطلح قانوني يعبر عن أداة التسيير الاجتماعي والسياسي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية (المدهون، 2012، ص11).

تزايد استخدام مصطلح الحكم الرشيد بشكل واسع مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وأصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة، وتفعيل المجتمع المدني، وكل ما يجعل من الدولة ممثلًا شرعيًا لمواطنيها (جمعة، 1999، ص108)، ثم تطور المفهوم ليصبح مؤشرًا لحقل دراسي محدد يشمل كل الأنشطة المرتبطة بالحكم وعلاقة الحكومة بالمجتمع المدني والقطاع الخاص، وإنْ كان المفهوم في حد ذاته أشمل من مفهوم الحكم (حسين، 2007، ص15)، حيث برز مفهوم الحكم الرشيد في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية، من خلال عدة مصطلحات، أهمها: الحكم الرشيد أو الراشد، أو الصالح، أو الجيد، أو الحوكمة، إلا أنَّ أكثر التعبيرات شيوعًا هي الحكم الرشيد الذي تبنته المبادرة العربية عام 2005م (قنديل، 2008، ص155).

ثانياً: معايير الحكم الرشيد

معايير الحكم الرشيد عديدة ومتنوعة، ولكنها قد تختلف من حيث أولوية التطبيق من بلد إلى آخر، ولكي تتمكن فواعل الحكم الرشيد (الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص) من أنْ تكون فعالة من وجهة نظر المجتمع، ينبغي وجود عدة مبادئ ومعايير، أهمها:

1- سيادة القانون (Law implementation):

إنَّ مفهوم مبدأ سيادة القانون ينبع من مفهوم سيادة الإرادة الشعبية (الأسطل، 1999، ص77)، ويعني التزام الدولة باحترام قوانينها وتشريعاتها والأنظمة الثابتة فيها للحفاظ على حقوق الأفراد والجماعات والمؤسسات وصيانة حرياتهم الأساسية (الكيالي؛ وآخرون، 1980، ص361)، كما أنَّها تعني ممارسة جميع الأفراد والجماعات لحق التقاضي على قدم المساواة بدون تفرقة بينهم (عبد الله، 1991، ص357)، فهم أمام القانون سواء، ولا فرق بين فرد أو آخر بسبب الجنس أو اللغة أو العقيدة أو اللون أو الأصل (عبد الكافي، 2005، ص395)، فالجميع يتمتع بحقوق وواجبات متساوية أمام القانون، الذي يتفق مع معايير حقوق الإنسان بهدف تحقيق العدالة لجميع أفراد المجتمع.

2- المشاركة (Participation):

المشاركة بمعناها الاجتماعي الواسع تعني قيام الفرد بدور معين (عبد الوهاب، 2000، ص106)، وعندما يقال شارك في الشيء، فهذا يعنى أنَّ له فيه نصيب، كما أنَّ المشاركة تعني ربط الفردي بالكلي (أبراش، 2011، ص138)، كما وتعتبر المشاركة وسيلة فعالة لرفع أداء الحكومة في تحقيق أهدافها ومصالحها (Kaarsemaker, 2010, p315)، وتضمن من خلالها مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص دوراً فعالاً في صنع واتخاذ القرارات (نصر الله، 2014، ص158)، ويمكن مشاركة الأفراد من خلال اللقاءات والنشرات والدوريات وانشاء كيانات للعمل الجماعي وعلى جميع المستويات، بغض النظر عن مواقعهم، فلكل فرد دور مؤثر في المجتمع مهما كان صغيراً.

3- المساواة (Egaliterianism):

تعني المساواة توفير فرص للجميع لتولي المناصب العامة بناءً على الكفاءة وليس على الاعتبارات الضيقة (مصلح، 2013، ص45)، لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، ورفاهيتهم، مما يتطلب توافر العدل الاجتماعي لجميع المواطنين (المدهون، 2012، ص28)، لتكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي (الدليل الارشادي، 2011، ص40)، فمفهوم المساواة أصبح مطلب مهم تسعى المؤسسات جميعها إلى تحقيقه لدوره الفاعل في نجاحها لما يحققه من ترسيخ قيم العدل والانصاف بين الأفراد جميعاً (الشعلان، 2008، ص19)، لذلك؛ يعتبر مبدأ المساواة المبدأ الدستوري الأساسي الذي تستند إليه جميع الحقوق والحريات في الوقت الحاضر، والذي يتصدر جميع إعلانات الحقوق العالمية والمواثيق الدستورية.

4- المساءلة (Accountability):

هي أحد المبادئ التي يجب أنْ تتوفر في النظام الديمقراطي، انسجامًا مع المبدأ الذي يقرر "أنَّ لا مسئولية بدون مساءلة" (درويش، 2010، ص147)، حيث تعدُّ المساءلة عملية سياسية مهمة في الحكومات الرشيدة لمحاسبة المسؤولين عن أعمالهم (السبيعي، 2010، ص39)، من خلال طرق وأساليب متقنة ومؤسسية تمكن من مساءلة الشخص المسؤول ومراقبة أعماله وتصرفاته

في إدارة الشئون العامة، مع إمكانية إقالته إذا ما تجاوز السلطة أو أخل بثقة الأفراد داخل المجتمع، وهذه المساءلة مضمونة بحكم القانون ومتحققة بوجود قضاء مستقل ومحايد ومنصف (العلوي، 2014، ص58)، وذلك لتطبيق مبدأ فصل الخاص عن العام، وحماية الصالح العام من تعسف واستغلال السياسيين.

5- الشفافية (Transparency):

تسعى التجمعات للحصول على تفويض مستمر من الشعب أو من قطاع منه لممثلين محددين من ذلك التنظيم لممارسة القوة للمناصب الحكومية (Lawson, 1986, p3:4)، لذلك؛ تتمحور الشفافية حول حق المواطنين في معرفة السياسات العامة للدولة، وبخاصة السياسات المالية العامة، وإتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، والحد من السياسات والإجراءات غير المعلنة أو السريّة التي تتسم بالغموض (دليل الحكم الرشيد، 2012، ص28)، وأن تكون تلك المعلومات متعلقة بقضية معينة، أو إصدار قرار معين، وأن تكون المعلومات دقيقة وحديثة وشاملة (سوليفان، 2005، ص25)، فالشفافية تعتمد على تعميم المعلومات المتعلقة بحقوق المواطنين والخدمات التي يحق لهم بها، وسبل الحصول على تلك الحقوق.

الجزء الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة وصفاً كاملاً ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحثان لتنفيذ هذه الدراسة، حيث يركز هذا الجزء على إجراءات الدراسة التي تم اتباعها، من حيث نوع الدراسة ومنهجها ومصادر البيانات والمعلومات، وأداة الدراسة، وخصائص ومواصفات مجتمع الدراسة وعينتها، والمحك المعتمد في الدراسة، وصدق الاستبانة وثباتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة.

أولًا: نوع الدراسة ومنهجيتها

1- نوع الدراسة:

تُعدُّ هذه الدراسة من البحوث الوصفية التحليلية التي تستهدف تحليل وتقويم خصائص معينة، ودراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها (حسين، 2006، ص131)، وكذلك تسعى لوصف أنماط السلوك الشخصية المختلفة، والأحداث والأشخاص والاتجاهات والمعتقدات والقيم والاهتمامات (عبد الحميد، 2015، ص13)، وتركز هذه الدراسة على وصف وتحليل دور جامعة الأقصى بغزة في تحليل معايير الحكم الرشيد، وذلك من وجهة نظر طلبة كلية الإعلام بالجامعة.

2- منهجية الدراسة

ارتباطًا بموضوع الدراسة، وتتبع مشكلتها البحثية، فإنَّ الباحثان قد راعا التكامل المنهجي واستخلاص النتائج، والاسترشاد بالأسس والقواعد العلمية للمنهجين الكمي والكيفي، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، اللذين استعان بهما الباحثان في دراستهما، وهي كالآتي:

- المنهج الوصفي التحليلي:

وهو من أكثر المناهج استخداماً في دراسة موضوع محدد من حيث المحتوى والمضمون عن طريق جمع البيانات، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتحليله (عطوي، 2000، ص172:173)، فيعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بتفسير الظاهرة ووصفها وصفاً دقيقاً (بوحوش؛ الذنيبات، 1989، ص127)، وقد استخدم الباحثان هذا المنهج

لوصف وتحليل دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام، ليس في مناهجها ومساقاتها التي تقدمها، بل في الممارسة الفعلية والعملية تجاه الطلبة، من خلال جمع البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة حول هذا الدور.

- منهج دراسة الحالة:

وهو المنهج الذي يركز على البحث والدراسة لحالة معينة سواء كان مؤسسة، أو نظاماً اجتماعياً، أو مجتمعاً محلياً، أو مجتمعاً عاماً، بهدف جمع معلومات متعمقة عنها، وتشخيصها، وتحديد أبعادها، والوصول إلى تعميمات متعلقة بالظاهرة المدروسة من خلال تفسيرها تفسيرًا علميًا دقيقًا، والتي يمكن أنْ يبنى عليها التصور المقترح بما يراكم معالم المعرفة عن الموضوع (الصالحي، 2010، ص149)، وقد استخدم الباحثان هذا المنهج لمعرفة دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد بالنسبة للحالة المراد دراستها وهم طلاب وطالبات كلية الإعلام بالجامعة.

واستخدم الباحثان مصدرين أساسيين للمعلومات؛ وهما:

- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحثان إلى جمع البيانات الأولية ذات الصلة من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على طلبة كلية الإعلام بجامعة الأقصى، ومن ثم تم تحليلها احصائيًا للإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة، والوصول للنتائج، ومن ثم تحليل هذه النتائج.

- **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الباحثان في معالجة الإطار النظري للبحث إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في المواقع الالكترونية المختلفة، وكذلك في الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بهدف بناء استبانة الدراسة.

ثانيًا: مجتمع الدراسة

تم اختيار جامعة الأقصى تتبع وزارة التعليم العالي الفلسطيني كدراسة حالة من ضمن الجامعات الفلسطينية ودورها في تعزيز معايير الحكم الرشيد، وتم اختيار كلية الإعلام تحديدًا لأنَّ دراسة الإعلام تساعد في التعرف على كل ما يخص المجتمعات المعاصرة والحديثة، وفي كون الإعلام يُمثل منبرًا هامًا وأساسيًا في نشر الوعي والثقافة ونقل الحقائق إلى الآخرين؛ وأنه يساعد في تسليط الضوء على بعض المشكلات المجتمعية ومحاولة التصدي لها.

كما ويعتقد الباحثان بأنَّ دارس الإعلام يجب أنْ يكون ذو معرفة بالأحداث من حوله، وذو قدرة على أنْ يفكر بشكل نقدي سليم، ويكون لديه القدرة كذلك على الدخول في المناقشات المثمرة وطرح الأفكار والآراء، ونقل وجهات نظر الآخرين، كما أنه يتدرب على اتباع الطرق والوسائل التي من شأنها أنْ تساعده على الوصول إلى المعلومات والحقائق بشكل دقيق، ويكون على إطلاع بأهم المستجدات المتعلقة بكل ما يخص الوسائل الإعلامية؛ سواء المسموعة مثل التلفاز والإذاعة، أو المقروءة مثل الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية، ويتكون أفراد مجتمع الدراسة المستهدف من (762) طالباً وطالبة، يتوزعون حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (1): إجمالي الطلبة الذكور والإناث في كلية الإعلام في الجامعة محل الدراسة

المستوى	ذكر	أنثى	الإجمالي
الأول	109	163	272
الثاني	75	87	162
الثالث	61	40	101
الرابع	119	108	227
المجموع	364	398	إجمالي الطلبة 762

المصدر: كلية الإعلام، جامعة الأقصى، غزة، 2021م

ثالثاً: عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بحيث تكون ممثلة لمجتمعها بالاعتماد على الأسس الإحصائية لاختيار العينات، حيث قام الباحثان باستخدام العينة العشوائية البسيطة، وتم تطبيق معادلة "ريتشارد جيجر"، وكانت العينة المطلوبة هي (256) طالباً وطالبة، ونظراً لطبيعة مجتمع الدراسة الذي يشمل شريحة كبيرة جدا من طلبة كلية الإعلام بجامعة الأقصى بغزة، فقد فضَّلَ الباحثان توسيع حجم العينة وتوزيع (300) استبانة، وذلك لضمان تحصيل أعلى نسبة استجابة ممكنة من المبحوثين والحصول على الحجم المطلوب للعينة الواقعية، وعليه حصل الباحثان على (260) استبانة سليمة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة استجابة بلغت (86.6%)، وبنسبة (34.1%) من مجتمع الدراسة، ويوضح الجدول رقم (2) الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المتغيرات الديمغرافية.

الجدول رقم (2): الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المتغيرات الديمغرافية

المتغيرات	الفئة	العدد	النسبة %
النوع الاجتماعي	ذكر	123	47.3
	أنثى	137	52.7
المجموع		**260**	**%100**
العمر	من 18 سنة- أقل من 20 سنة	75	28.8
	من 21- فما فوق	185	71.2
المجموع		**260**	**%100**
المستوى الدراسي	الأول	48	18.5
	الثاني	44	16.9
	الثالث	38	14.6
	الرابع	130	50.0
المجموع		**260**	**%100**
الحالة الاجتماعية	أعزب	222	85.4
	متزوج	38	14.6

المتغيرات	الفئة	العدد	النسبة %
المجموع		**260**	**%100**
مكان السكن	مدينة	150	57.7
	قرية	12	4.6
	مخيم	98	37.7
المجموع		**260**	**%100**

رابعاً: أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة كأداة بحثية في جمع المعلومات، والتي تم تصميمها خصيصاً للتعرف على دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام، ومن ثم الوصول للنتائج.

وتتكون استبانة الدارسة من قسمين؛ هما:

- **القسم الأول:** وهو عبارة عن بيانات المستجيب الشخصية الآتية: (المستوى الدراسي، العمر، النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن).

- **القسم الثاني:** وهو عبارة عن مجالات الدراسة لدور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام وتتكون من (30) فقرة موزعة على (5) محاور رئيسة، حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (3): محاور الاستبانة وعدد فقراتها

المحور	عدد الفقرات
سيادة القانون	6
المشاركة	6
المساواة	6
المساءلة	6
الشفافية	6
المجموع	**30**

خامساً: صدق الاستبانة

يعني صدق أداة الدراسة أنَّ الأداة تقيس ما وضعت لقياسه، وقد تم التحقق والتأكد من صدق الاستبانة من خلال الآتي:

1- الصدق من وجهة المحكمين (صدق المحتوى/ الصدق الظاهري):

بعد إعداد الاستبانة في صورتها الأولية تم عرضها على عدد (5) من المحكمين من ذوي الاختصاص، من أجل التأكد من سلامة الصياغة اللغوية للاستبانة، ووضوح تعليمات الاستبانة، وانتماء الفقرات لأبعاد الاستبانة، ومدى صلاحية هذه الأداة لقياس الأهداف المرتبطة بهذه الدراسة، وقام الباحثان بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة من المحكمين، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

2- صدق المقياس:

- صدق الاتساق الداخلي (Internal Validity)

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة، والدرجة الكلية للمجال نفسه، وذلك وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجالات والدرجة الكلية للمجال

م.	معامل الارتباط سيادة القانون	م.	معامل الارتباط المشاركة	م.	معامل الارتباط المساواة	م.	معامل الارتباط المساءلة	م.	معامل الارتباط الشفافية
1	.682**	1	.678**	1	.613**	1	.782**	1	.592**
2	.676**	2	.821**	2	.850**	2	.739**	2	.869**
3	.766**	3	.655**	3	.872**	3	.761**	3	.811**
4	.686**	4	.680**	4	.642**	4	.906**	4	.801**
5	.778**	5	.783**	5	.812**	5	.909**	5	.881**
6	.683**	6	.877**	6	.684**	6	.797**	6	.948**

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

يوضح الجدول رقم (4) أنَّ معامل ارتباط يتراوح ما بين (0.592- 0.948)، ويوضح كذلك أنَّ جميع معاملات الارتباط المبينة كانت دالة احصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) أو ($\alpha \leq 0.01$) وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

- الصدق البنائي (Structure Validity)

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، ويبين الجدول رقم (5) أنَّ جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول رقم (5): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

الرقم	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	سيادة القانون	.754**	**0.000
2	المشاركة	.712**	**0.000
3	المساواة	.824**	**0.000
4	المساءلة	.903**	**0.000
5	الشفافية	.917**	**0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتبين من الجدول السابق أنَّ محاور الاستبانة تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة.

سادساً: ثبات أداة الدراسة

تعني ثبات أداة الدراسة، أنَّ الأداة تعطي نفس النتائج تقريباً لو طبقت مرة أخرى على نفس المجموعة من الأفراد، أي أنَّ النتائج لا تتغير، تحت نفس الظروف والشروط، يعني أنَّ هناك استقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغييرها بشكل كبير، وقد تم التأكد من قياس ثبات الاستبانة من خلال استخدام الباحثان لطريقة معامل "ألفا كرونباخ"، **(Cronbach's Alpha Coefficient)**، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6): نتائج اختبار "ألفا كرونباخ" لقياس ثبات الاستبانة

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	
				قبل	بعد
1	**سيادة القانون**	6	**0.8**	**0.459**	**0.627**
2	**المشاركة**	6	0.839	0.761	0.864
3	**المساواة**	6	0.837	0.721	0.834
4	**المساءلة**	6	0.900	0.745	0.845
5	**الشفافية**	6	0.898	0.827	0.898
	تعزيز معايير الحكم الرشيد	**30**	**0.948**	**0.753**	**0.845**

واضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) أنَّ قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين (0.8-0.9) لكل مجال من مجالات الاستبانة. كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة ككل (0.948)، وهذا يعنى أنَّ معامل الثبات مرتفع، وأنَّ معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية (0.753-0.845). وبذلك يكون الباحثان قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة، وصلاحه لتكون أداة قياس مناسبة وفعالة لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها بثقة.

سابعاً: المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

للإجابة على أسئلة الدراسة قام الباحثان باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) لتفريغ وتحليل البيانات من واقع الاستبانة، حيث تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية وهي: (النسب المئوية والتكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، معامل ارتباط بيروسون، معادلة ألفا كرونباخ، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد، واختبار "T" للعينة الواحدة، واختبار "T-Test" للعينتين المستقلتين (Independent Samples T-Test)، وكذلك اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة.

وقد تم استخدام درجة ثقة (95%) في اختبار كل الفروض الإحصائية للدراسة، بما يعني أنَّ احتمال الخطأ يساوي (5%)، وهي النسبة المناسبة لطبيعة الدراسة.

الجزء الخامس: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الجزء الإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضية الدراسة، ومن ثم سيتم تفسير النتائج والتعقيب عليها، بالإضافة إلى بيان أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة، واختبار فرضيتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

أولاً: عرض نتائج تحليل محاور تعزيز معايير الحكم الرشيد

ينص التساؤل الرئيس على ما يلي: ما دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام؟

تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار "T"، واختبار "T-Test"، لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (5.5) أم لا، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (7): تحليل محاور تعزيز معايير الحكم الرشيد

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	سيادة القانون	7.04	1.31	18.97	.000	70.4	4	كبيرة
2	المشاركة	7.26	1.39	20.42	.000	72.6	1	كبيرة
3	المساواة	6.92	1.37	16.83	.000	69.2	5	كبيرة
4	المساءلة	7.11	1.44	18.03	.000	71.1	2	كبيرة
5	الشفافية	7.09	1.49	17.20	.000	70.9	3	كبيرة
	تعزيز معايير الحكم الرشيد	**7.08**	**1.27**	**20.14**	**.000**	**70.8**		كبيرة

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول السابق أنَّ: **المجال الثاني "المشاركة" قد حصل على أعلى درجة موافقة**، لذلك جاء في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي يساوي (7.26)، وبوزن نسبي (72.6%)، وقيمة الاختبار (20.42)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي أكبر من (3)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بشكل عام، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (وهبة، 2015)، بأنَّ معيار المشاركة جاء بأعلى درجة موافقة في متوسط التقديرات لمستوى تحقيق الحكم الرشيد، ويعزو الباحثان ذلك إلى أنَّ معيار المشاركة له علاقة إيجابية مع مستوى تحقيق الحكم الرشيد.

وبأنَّ المجال الثالث "المساواة" قد حصل على أقل درجة موافقة، لذلك جاء في الترتيب الأخير، بمتوسط حسابي يساوي (6.92)، وبوزن نسبي (69.2%)، وقيمة الاختبار (16.83)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر هذا

المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي أكبر من (5.5)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بشكل عام، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الدحدوح، 2014)، ويعزو الباحثان ذلك إلى أنَّ معيار المساواة يعمل على إتاحة فرص متساوية للجنسين، وبأنَّ الجامعة لها رؤية واضحة في تقديم الخدمات لجميع الطلبة والاستفادة منها.

وبشكل عام؛ فإنَّ المتوسط الحسابي لجميع فقرات تعزيز معايير الحكم الرشيد يساوي (7.08)، وجاء بوزن نسبي (70.8)، وقيمة الاختبار (20.14)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر "تعزيز معايير الحكم الرشيد" لدي طلبة كلية الإعلام في جامعة الأقصى "دال إحصائياً" عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي أكبر من (5.5).

ثانياً: نتائج التساؤلات الفرعية ومناقشتها

1. عرض نتائج تحليل فقرات المعيار الأول: سيادة القانون

ينص التساؤل الفرعي الأول على ما يلي: **ما دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ سيادة القانون لدى طلبة كلية الإعلام؟**

تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار "T"، واختبار "T-Test"، لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (5.5) أم لا، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (8): فقرات محور سيادة القانون

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	تحرص الجامعة على تعزيز مبدأ سيادة القانون بين جميع الطلبة عند تطبيق إجراءاتها.	7.00	1.63	14.91	.000	70.04	4	كبيرة
2	توفر الجامعة بيئة جامعية تسودها وضوح النظم واللوائح المنظمة للدراسة بالجامعة.	6.94	1.62	14.35	.000	69.38	6	كبيرة
3	تعمل الجامعة على نشر ثقافة تطبيق القانون لدى جميع فئات الطلبة بالجامعة.	6.97	1.67	14.24	.000	69.73	5	كبيرة
4	تحرص الجامعة على إصدار نشرات تعريفية خاصة بالطلبة لقوانين واجراءات الدارسة.	7.09	1.85	13.87	.000	70.88	3	كبيرة
5	تساهم الجامعة في تفسير وتوعية الطلبة لكافة القوانين والاجراءات خلال الدراسة	7.30	1.73	16.73	.000	72.96	1	كبيرة
6	تساعد الجامعة على تشريع أفضل الاجراءات التي تسهل الدراسة.	7.11	1.67	15.52	.000	71.12	2	كبيرة
	المحور ككل	**7.04**	**1.31**	**18.97**	**.000**	**70.41**		**كبيرة**

تبين من الجدول السابق أنَّ: **أعلى ترتيب فقرة رقم (5)**، وهي: (تساهم الجامعة في تفسير وتوعية الطلبة لكافة القوانين والاجراءات خلال الدراسة)، بمتوسط حسابي (7.30)، والدرجة الكلية (10)، أي أنَّها قد جاءت بوزن نسبي (73%)، وقيمة الاختبار (16.73)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (5.5)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

وبأنَّ **أدنى ترتيب فقرة رقم (2)**، وهي: (توفر الجامعة بيئة جامعية تسودها وضوح النظم واللوائح المنظمة للدراسة بالجامعة)، بمتوسط حسابي يساوي (6.94)، أي أنَّ المتوسط الحسابي النسبي (69.38%)، وقيمة الاختبار (14.35)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (5.5)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة وهي أقل فقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

وبشكل عام؛ فإنَّ المتوسط الحسابي لمعيار سيادة القانون يساوي (7.04)، وجاء بوزن نسبي (70.41%)، وقيمة الاختبار (18.97)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي أكبر من (5.5)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بشكلٍ عام، وتتفق هذه النتيجة مع كلٍّ من دراسة (وهبة، 2015)، ودراسة (الطائي ورؤوف، 2019)، بأنَّ معيار سيادة القانون جاء بدرجة جيدة، ويعزو الباحثان ذلك الى وجود نظام أكاديمي واداري يسير عمل الجامعة، بالإضافة الى أن الجامعة حكومية وتلتزم بشكل كامل في القوانين والتعليمات التي تصدر عن وزارة التربية والتعليم العالي، كما أن لدى الجامعة أطر قانونية تدعم مبدأ سيادة القانون.

2. عرض نتائج تحليل فقرات المعيار الثاني: المشاركة

ينص التساؤل الفرعي الثاني على ما يلي: ما دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ المشاركة لدى طلبة كلية الإعلام؟

تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار "T"، واختبار "T-Test"، لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (5.5) أم لا، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (9): فقرات المعيار الثاني: المشاركة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	تشارك الجامعة كافة الكليات عند صنع واتخاذ قرارتها.	7.39	1.60	19.05	.000	73.88	1	كبيرة
2	تبادر الجامعة على اشراك الأطر الطلابية المختلفة عند صنع واتخاذ قرارتها.	7.17	1.60	16.75	.000	71.65	6	كبيرة
3	تشجع الجامعة الطلبة على المشاركة في الفعاليات المختلفة التي تعقد في الجامعة.	7.36	1.51	19.88	.000	73.58	2	كبيرة
4	تتعاون الجامعة في كافة القضايا التي تهم مصالح الطلبة في الجامعة.	7.17	1.84	14.64	.000	71.73	5	كبيرة
5	تحرص الجامعة على ايجاد بيئة جامعية يسودها روح التعاون بينها وبين الطلبة.	7.30	1.72	16.83	.000	73.00	3	كبيرة
6	تشجع الجامعة ثقافة العمل الجماعي داخل الحرم الجماعي بشكل عام.	7.30	1.61	17.95	.000	72.96	4	كبيرة
	المحور ككل	**7.26**	**1.39**	**20.42**	**.000**	**72.57**		**كبيرة**

تبين من الجدول السابق أنَّ: **أعلى ترتيب فقرة رقم (1)**، وهي: (تشارك الجامعة كافة الكليات عند صنع واتخاذ قرارتها)، بمتوسط حسابي (7.39) والدرجة الكلية (10)، أي أنَّها قد جاءت بوزن نسبي (73.88%)، وقيمة الاختبار (19.05)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (5.5)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

وبأنَّ **أدنى ترتيب فقرة رقم (2)**، وهي: (تبادر الجامعة على اشراك الأطر الطلابية المختلفة عند صنع واتخاذ قرارتها)، بمتوسط حسابي يساوي (7.17)، أي أنَّ المتوسط الحسابي النسبي يساوي (71.65%)، وقيمة الاختبار (16.75)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (5.5)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة وهي أقل فقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

وبشكل عام؛ فإنَّ المتوسط الحسابي لمعيار المشاركة يساوي (7.26)، وجاء بوزن نسبي (72.57%)، وقيمة الاختبار (20.42)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي أكبر من (5.5)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بشكل عام، قد حصل المجال الثاني "المشاركة" على أعلى درجة موافقة لذلك جاء في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي يساوي (7.26)، وجاء بوزن نسبي (72.6%)، وقيمة الاختبار

(20.42)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي أكبر من (3)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بشكل عام، وتتفق هذه النتيجة مع كلٍّ من دراسة (الدحدوح، 2014)، ودراسة (وهبة، 2015)، بأنَّ معيار المشاركة جاء بدرجة جيدة، ويعتقد الباحثان بأنَّ هذه النتيجة جاءت لوجود مجالس نقابية، ومجلس طلبة، تسهل من عملية المشاركة داخل جامعة الأقصى وتحفز الطلبة للمشاركة في مختلف الأنشطة التي تعقد في بيئة الجامعة، وبالمقابل تختلف هذه النتيجة مع دراسة (حسن، 2020)، التي أظهرت بأن معيار المشاركة كان ضعيفاً ودون الطموح في تقييم ممارسة القيادات الإدارية الحوكمة الرشيدة في جامعة ميسان بالعراق.

3. عرض نتائج تحليل فقرات المعيار الثالث: المساواة

ينص التساؤل الفرعي الثالث على ما يلي: ما دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ المساواة لدى طلبة كلية الإعلام؟

تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار "T"، واختبار "T-Test"، لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) أم لا، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (10): فقرات المعيار الثالث: المساواة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	**تعمل الجامعة على إيجاد بيئة تسودها المساواة عند تطبيق إجراءاتها على الطلبة.**	7.01	1.81	13.40	.000	70.08	**2**	كبيرة
2	**تساعد الجامعة على حل ومعالجة كافة القضايا الطلابية بهدف تحقيق أقصى درجات المساواة.**	7.02	1.79	13.71	.000	70.19	**1**	كبيرة
3	**تعمل الجامعة على أنْ يشعر كافة الطلبة بالمساواة والعدالة داخل الحرم الجامعي.**	6.91	1.87	12.20	.000	69.12	**4**	كبيرة
4	**تستجيب الجامعة بسرعة كبيرة لمعالجة المشاكل التي تقلل من مستوى المساواة بين الطلبة.**	6.86	1.93	11.36	.000	68.62	**6**	كبيرة
5	**تبادر الجامعة على إصدار التعليمات وتعديل الاجراءات التي تعزز المساواة في معاملة الطلبة.**	6.95	1.82	12.83	.000	69.50	**3**	كبيرة
6	**تخصص الجامعة دائرة لشكاوى الطلبة بهدف تعزيز مبدأ المساواة.**	6.88	1.79	12.43	.000	68.81	**5**	كبيرة
	المحور ككل	**6.92**	**1.37**	**16.83**	**.000**	**69.25**		**كبيرة**

تبين من الجدول السابق أنَّ: **أعلى ترتيب فقرة رقم (2)**، وهي: (تساعد الجامعة على حل ومعالجة كافة القضايا الطلابية بهدف تحقيق أقصى درجات المساواة)، بمتوسط حسابي (7.02) والدرجة الكلية (10)، أي أنَّها قد جاءت بوزن نسبي (70.19%)،

وقيمة الاختبار (13.71)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي(5.5)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

وبأنَّ **أدنى ترتيب فقرة رقم (4)**، وهي: (تستجيب الجامعة بسرعة كبيرة لمعالجة المشاكل التي تقلل من مستوى المساواة بين الطلبة)، بمتوسط حسابي يساوي(6.86)، أي أنَّ المتوسط الحسابي النسبي (68.62%)، وقيمة الاختبار (11.36)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (5.5) وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة وهي أقل فقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

وبشكل عام؛ فإنَّ المتوسط الحسابي لمعيار المساواة يساوي (6.92)، وجاء بوزن نسبي (69.25%)، وقيمة الاختبار (16.83)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي أكبر من (5.5)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بشكل عام، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (وهبة، 2015)، بأنَّ معيار المساواة جاء بدرجة جيدة، ويمكن أن يعزو الباحثان تلك النتيجة إلى أن النظام الأكاديمي والإداري والمالي لدى الجامعة يطبَّق بشكل مرضي لمعظم الطلبة المستفيدين من خدمات الجامعة، مما يوفر بيئة جامعية تحقق المساواة لكلا الجنسين.

4. عرض نتائج تحليل فقرات المعيار الرابع: المساءلة

ينص التساؤل الفرعي الرابع على ما يلي: ما دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ المساءلة لدى طلبة كلية الإعلام؟

تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار "T"، واختبار "T-Test"، لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (5.5) أم لا، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (11): فقرات المعيار الرابع: المساءلة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	**تحرص الجامعة على محاسبة المقصرين في أداء واجباتهم تجاه خدمات الطلبة.**	7.13	1.78	14.72	.000	71.27	3	كبيرة
2	**تساعد الجامعة على ايجاد بيئة للعمل تسهل مسائلة المخالفين في القضايا الجامعية المتنوعة.**	7.16	1.72	15.50	.000	71.58	2	كبيرة
3	**تتخذ الجامعة الاجراءات العقابية المناسبة دون تحيز بحق المخالفين لأنظمة الجامعة.**	7.04	1.58	15.69	.000	70.38	6	كبيرة
4	**تشجع الجامعة الطلبة على تقديم الشكاوى بحق المخالفين لتعزيز بيئة الدراسة بالجامعة.**	7.08	1.75	14.55	.000	70.77	5	كبيرة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
5	**تعمل الجامعة على نشر نتائج لجان التحقيق للمخالفين لتجنب الانحياز والمحسوبية.**	7.22	1.62	17.05	.000	72.15	1	كبيرة
6	**توفر الجامعة للطلبة بيئة دراسية ايجابية تسودها العدالة بين الجميع.**	7.18	1.70	15.87	.000	71.77	4	كبيرة
	المحور ككل	**7.11**	**1.44**	**18.03**	**.000**	**71.11**		**كبيرة**

تبين من الجدول السابق أنَّ: **أعلى ترتيب فقرة رقم (5)**، وهي: (تعمل الجامعة على نشر نتائج لجان التحقيق للمخالفين لتجنب الانحياز والمحسوبية)، بمتوسط حسابي (7.22) والدرجة الكلية (10)، أي أنَّها قد جاءت بوزن نسبي (72.15%)، وقيمة الاختبار (17.05)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي(5.5)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

وبأنَّ **أدنى ترتيب فقرة رقم (3)**، وهي: (تتخذ الجامعة الاجراءات العقابية المناسبة دون تحيز بحق المخالفين لأنظمة الجامعة)، بمتوسط حسابي يساوي (7.04)، أي أنَّ المتوسط الحسابي النسبي (70.38%)، وقيمة الاختبار (15.69)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 5.5 وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة وهي أقل فقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

وبشكل عام؛ فإنَّ المتوسط الحسابي لمعيار المساءلة يساوي (7.11)، جاء بوزن نسبي (71.11%)، وقيمة الاختبار (18.03)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي أكبر من (5.5)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بشكل عام، وتتفق هذه النتيجة مع كلٍّ من دراسة (وهبة، 2015)، وكذلك دراسة (حسن، 2020)، التي أظهرت وجود مستوى جيد في معيار المساءلة على صعيد الحوكمة الرشيدة وفقاً لآراء القيادات الاكاديمية، ويمكن للباحثان تفسير تلك النتيجة الى وجود نظام إداري ومالي للجامعة ينبثق عنه لجان رقابة واشراف ومتابعة تضمن ممارسة المسائلة وتسهل من إجراءات تطبيقاتها واقعياً، مما قد يشعر العاملين بالجامعة بأن هناك نظام للمحاسبة والمسائلة حال ارتكاب أخطاء أو المشاكة في قضايا فساد.

5. عرض نتائج تحليل فقرات المعيار الخامس: الشفافية

ينص التساؤل الفرعي الخامس على ما يلي: ما دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ الشفافية لدى طلبة كلية الإعلام؟

تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، واختبار "T"، واختبار "T-Test"، لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (5.5) أم لا، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (12): فقرات المعيار الخامس: الشفافية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	**تنشر الجامعة كافة نتائج أعمالها على مواقعها الالكتروني ووسائل الاعلام.**	7.23	1.55	17.92	.000	72.27	**2**	كبيرة
2	**تسهل الجامعة للطلبة من معرفة نتائج شكاويهم وتظلماتهم بشفافية عالية.**	7.01	1.71	14.24	.000	70.12	**6**	كبيرة
3	**تستمع الجامعة بجدية للتساؤلات والمشاكل التي يمكن أنْ تنشأ داخل الحرم الجامعي.**	7.24	1.64	17.06	.000	72.38	**1**	كبيرة
4	**تشجع الجامعة على تعزيز قيم ومبادئ العدالة للجميع عند تقديم خدمات الطلبة.**	7.13	1.91	13.80	.000	71.35	**3**	كبيرة
5	**تفرض الجامعة اجراءات عقابية للمدانين في مخالفات التزوير والتضليل بالجامعة.**	7.07	1.78	14.18	.000	70.69	**4**	كبيرة
6	**تحرص الجامعة على اشراك كافة الأطراف ذات العلاقة بشفافية في متابعة قضاياها الجامعية.**	7.02	1.79	13.70	.000	70.23	**5**	كبيرة
	المحور ككل	**7.09**	**1.49**	**17.20**	**.000**	**70.86**		**كبيرة**

تبين من الجدول السابق أنَّ: **أعلى ترتيب فقرة رقم (3)**، وهي: (تستمع الجامعة بجدية للتساؤلات والمشاكل التي يمكن أنْ تنشأ داخل الحرم الجامعي)، بمتوسط حسابي (7.24)، والدرجة الكلية (10)، أي أنَّها قد جاءت بوزن نسبي (72.38%)، وقيمة الاختبار (17.06)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي(5.5)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

وبأنَّ **أدنى ترتيب فقرة رقم (2)**، وهي: (تسهل الجامعة للطلبة من معرفة نتائج شكاويهم وتظلماتهم بشفافية عالية)، بمتوسط حسابي يساوي (7.01)، أي أنَّ المتوسط الحسابي النسبي (70.12%)، وقيمة الاختبار (14.24)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000)، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة وهي أقل فقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

وبشكل عام؛ فإنَّ المتوسط الحسابي لمعيار الشفافية يساوي (7.09)، جاء بوزن نسبي (70.86%)، وقيمة الاختبار (17.20)، وأنَّ القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000)، لذلك يعتبر هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أنَّ متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي أكبر من (5.5)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بشكل عام، وتتفق هذه النتيجة مع كلٍّ من دراسة (حسن، 2020)، ودراسة (وهبة، 2015)، ودراسة (الدحدوح، 2014)، بأنَّ معيار الشفافية جاء بدرجة جيدة، ويمكن أن يرجع

الباحثان ذلك على حرص الجامعة على نشر وإتاحة بياناتها المالية ونتائج موازنتها السنوية وكافة أنشطتها للجمهور سعياً منها لتعزيز وترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة للحصول على قدر عالي من حرية التعبير، والثقة والمصداقية في العمل.

ثالثاً: عرض النتائج المتعلقة باختبار الفرضية ومناقشتها

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام تعزى للمتغيرات الديمغرافية (المستوى الدراسي، العمر، النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن)، وذلك وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (13): متوسطات تقديرات عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية

المحور	النوع الاجتماعي		العمر		الحالة الاجتماعية		المستوى الدراسي		مكان السكن	
	اسم الاختبار (T) لعينتين مستقلتين		اسم الاختبار (T) لعينتين مستقلتين		اسم الاختبار (T) لعينتين مستقلتين		اسم الاختبار "التباين الأحادي"		اسم الاختبار "التباين الأحادي"	
	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية "Sig."	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية "Sig."	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية "Sig."	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية "Sig."	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية "Sig."
سيادة القانون	0.355	0.723	0.446	0.656	1.117	0.265	1.663	0.175	0.117	0.890
المشاركة	-0.456	0.649	-0.030	0.976	0.418	0.676	3.485	0.016	0.271	0.763
المساواة	-0.671	0.503	0.654	0.514	0.918	0.360	1.269	0.285	0.998	0.370
المساءلة	0.240	0.811	0.581	0.562	1.228	0.220	4.192	0.006	0.542	0.582
الشفافية	-0.812	0.417	0.834	0.405	1.151	0.251	2.338	0.074	0.306	0.737
تعزيز معايير الحكم الرشيد	-0.309	0.758	0.555	0.579	1.069	0.286	3.015	0.031	0.401	0.670

تبين من الجدول السابق: أنَّه وباستخدام اختبار (Independent Samples T-Test) لعينتين مستقلتين، لكل من متغير النوع الاجتماعي والعمر والحالة الاجتماعية، تبين أنَّ القيمة الاحتمالية (Sig.) لإجابات المبحوثين كانت أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام، ودللت على ذلك دراسة (زيادة، 2014).

واختبار (One-Way-ANOVA) التباين الأحادي لمقارنة ثلاث متوسطات أو أكثر من البيانات، تبين أنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) لإجابات المبحوثين كانت أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير مكان السكن، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية، بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام، وتتفق هذه النتيجة مع كلٍّ من دراسة (حنا، 2014)، ودراسة (هللو، 2015).

كما وتبين أنَّ القيمة الاحتمالية (.Sig) لإجابات المبحوثين كانت أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير المستوى الدراسي وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية، بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام ولصالح المستوى الثاني.

ومن ثم فإنه يمكن قبول الفرضية القائلة توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور دور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام تعزى للمتغيرات الديمغرافية (المستوى الدراسي) لصالح المستوى الثاني، ويمكن أنْ يعزو الباحثان ذلك إلى أنَّ طلبة المستوى الثاني في كلية الإعلام بجامعة الأقصى هم في بداية مرحلة الاستقرار العقلي والذهني والوعي الفردي داخل الجامعة، وكذلك في بداية النضج التفكيري وكثرة التساؤلات حول مبادئ الديمقراطية والظواهر السياسية في البيئة المحيطة، مما قد يؤثر على تباين واختلاف اجاباتهم حول دور الجامعة في تعزيز وترسيخ معايير الحكم الرشيد.

الجزء السادس: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- اتضح أنَّ هناك دور متوسط في مجال تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام في جامعة الأقصى، حيث كانت الموافقة بنسبة تقدر بـ (70.8%)، وهذا يدلل على وجود حاجة لتطوير معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام في جامعة الأقصى.
- تبين أنَّ دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ سيادة القانون "متوسط" لدى طلبة كلية الإعلام، حيث كانت الموافقة تقدر بـ (70.41%)، وذلك يشير الى أنَّ مبدأ سيادة القانون يتطلب المزيد من التحسين والتطوير.
- ظهر أنَّ دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ المشاركة "متوسط" لدى طلبة كلية الإعلام، حيث كانت درجة الموافقة تقدر بـ (72.57%)، وهذا يؤشر الى أنَّ مبدأ المشاركة بحاجة الى تعزيز.
- اتضح أنَّ دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ المساواة "متوسط" لدى طلبة كلية الإعلام، حيث كانت درجة الموافقة تقدر بـ (69.25%)، وذلك يدلل على أنَّ هناك ضعف ما في مبدأ المساواة.
- تبين أنَّ دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ المساءلة "متوسط" لدى طلبة كلية الإعلام، حيث كانت درجة الموافقة تقدر بـ (71.11%) وهذا يشير الى هناك أهمية لتحسين مبدأ المساءلة.
- اتضح أنَّ دور جامعة الأقصى في تعزيز مبدأ الشفافية "متوسط" لدى طلبة كلية الإعلام، حيث كانت درجة الموافقة تقدر بـ (70.86%) وذلك يدلل الى الحاجة لتطوير مبدأ الشفافية.
- اتضح عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدور جامعة الأقصى في تعزيز معايير الحكم الرشيد لدى طلبة كلية الإعلام تعزى للمتغيرات الديمغرافية (المستوى الدراسي) لصالح المستوى الثاني.

ثانياً: التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بالآتي:

– ضرورة العمل على نشر وتعزيز معايير الحكم الرشيد في البيئة الداخلية للجامعة لتصبح منهجاً مؤسسياً راسخاً بين الطلبة، تحقيقاً لمبادئ العدالة والمساواة ومشاركة الآخرين في صنع القرار.

– أنْ تعمل الجامعة على وضع آلية فعالة لتحفيز موظفيها لتعزيز معايير الحكم الرشيد، وتقديم الخدمات عن بعد، وكذلك تعزيز فعالية وكفاءة انتاجيتهم لخدمة طلبة الجامعة.

– ضرورة تطبيق القانون على الجميع دون استثناء، بما يحقق العدالة في التعامل، بعيداً عن التمييز أو التحيز، وبغض النظر عن الانتماءات السياسية للطلبة، واقتناعهم بعدالة تطبيق الجزاءات التي يتلقونها.

– أنْ تعمل الجامعة على تنمية المشاركة وتمكين الطلبة من بناء شراكة حقيقية وفعلية مع إدارة الجامعة يساهم من خلالها الجميع بصياغة الأهداف المشتركة، وبالتالي الدفع بالمساهمة الجادة في بناء الجامعة وتطويرها.

– أنْ تخلق الجامعة ثقافة تنظيمية أساسها الشفافية في مختلف المجالات، والتخلص من ثقافة الانغلاق والانكفاء على الذات، لما لها من دور هام وإيجابي في تشجيع روح المبادرة وتعزيز التفكير الإبداعي لدى الطلبة.

– ضرورة تشجيع الجامعة للطلبة على المساواة، وحرية التعبير وإبداء الرأي وتقديم المقترحات للمشاركة في عملية صنع القرار.

– تفعيل صندوق خاص بالشكاوي والاقتراحات للطلبة، وتشجيع روح المبادرة والتجديد، والاهتمام والاستماع للمقترحات والشكاوي والاستفادة منها في تصحيح الأوضاع وتعزيز مبدأ المساءلة.

– ضرورة اهتمام الجامعة بالأبحاث العلمية المتخصصة في مجال التنمية لتطبيق مفاهيم الحكم الرشيد بهدف تحقيق التوازن في التخطيط والتنفيذ والأخذ بالتوصيات والاستفادة منها لخدمة الطلبة.

– ادخال معايير الحكم الرشيد في المناهج التعليمية لغرس المفهوم لدى الطلبة في التربية الاجتماعية والأسرية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبراش، إبراهيم. (2011). *علم الاجتماع السياسي مقاربة ابسمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي*. غزة: منشورات إي كتب.
- إبن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (د.ت). *لسان العرب*. مج(12)، بيروت: دار صادر.
- أبو حسين، مصطفى. (2018). *معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة، غزة– فلسطين.
- أحمد، أيمن. (2008). *المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين.
- الأسطل، كمال. (1999). *محاضرات في النظرية السياسية*، غزة: جامعة الأزهر.
- بن عبد العزيز، خيرة. (2012). دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، *مجلة المفكر*، العدد (8)، الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ص315–337.
- بوحوش، عمار، والذنيبات، محمد. (1989). *مناهج البحث العلمي أسس وأساليب*، الزرقاء: مكتبة المنار.
- جمعة، سلوى. (1999). مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع إشكالية نظرية، *مجلة المستقبل العربي*، العدد (249)، ص106–134.
- حسن، فاضل. (2020). تقييم ممارسة القيادات الإدارية الحوكمة الرشيدة في جامعة ميسان – دراسة تحليلية، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية، ص87–107.
- حسين، خليل. (2007). *السياسات العامة في الدول النامية*، بيروت: دار المنهل للنشر والتوزيع.
- حسين، سمير. (2006). *بحوث الإعلام دراسات في مناهج البحث العلمي*. ط2. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع.
- حفصي، وليد. (2016). *دور الأحزاب السياسية في تجسيد الحكم الراشد* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة– الجزائر.
- حنا، مجد. (2014). *دور المشاركة المجتمعية في تعزيز الحكم الصالح كما يدركها المواطنون الفلسطينيون في محافظة بيت لحم* (رسالة ماجستير غير منشورة). عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، أبو ديس– فلسطين.
- الدحدوح، فادي. (2014). *واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد في المنظمات الأهلية الفلسطينية في محافظات غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة، غزة– فلسطين.
- درويش، محمد. (2010). *مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد*، القاهرة: دار النهضة العربية.
- *الدليل الارشادي لمصطلحات ومفاهيم الحكم الصالح*. (2011). ط2. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان".
- *دليل الحكم الرشيد للجمعيات التعاونية في فلسطين*. (2012). بيت لحم: معهد الأبحاث التطبيقية القدس "أريج".
- رضا، أحمد. (1958). معجم *متن اللغة*، مج(2)، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

- زيادة، أحمد. (2014). *أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمّان.
- السبيعي، فارس. (2010). *دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية* (رسالة دكتوراة غير منشورة). قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- سوليفان، جون. (2005). *الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيس للإصلاح السياسي والاقتصادي*. واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- الشعلان، صالح. (2008). *مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجةفي سوق الأسهم السعودي* (رسالة ماجستير غير منشورة). قسم الإدارة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الصالحي، عبد الرحمن. (2010). *البحث العلمي المنهج والأسلوب*، الزقازيق– مصر : جامعة الزقازيق.
- الطائي، علي؛ رؤوف، محمد. (2019). الحوكمة وتأثيرها في جودة التعليم العالي، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*. العدد (59)، ص63–83.
- عبد الحميد، محمد. (2015). *البحث العلمي في الدراسات الإعلامية*. ط5. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع.
- عبد القادر، رشاد. (2012). دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية، *مجلة الاقتصاد والتجارة*، العدد (1)، ص151.
- عبد الكافي، إسماعيل. (2005). *الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية*، قويسنا– مصر : (د/م).
- عبد الله، عبد الغني. (1991). *النظم السياسية أسس التنظيم السياسي*، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- عبد الوهاب، طارق. (2000). *سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية*، القاهرة: دار غريب.
- عطا الله، زاهر. (2016). *دور الرقابة البرلمانية في تعزيز الحكم الرشيد، دراسة تطبيقية على المجلس التشريعي الفلسطيني 2008–2013* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة، غزة– فلسطين.
- عطوي، جودت. (2000). *أساليب البحث العلمي مفاهيمه أدواته طرقه الإحصائية*، عمّان: دار الثقافة.
- العلوي، ياسر. (2014). *معجم المصطلحات السياسية*، معهد البحرين للتنمية السياسية، أم الحصم– البحرين: (د/م).
- فرج، شعبان. (2012). *الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر "2000 – 2010"* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- قنديل، أماني. (2008). *الموسوعة العربية للمجتمع المدني*، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- كاظم، نور. (2015). *دور التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في العراق بعد 2003* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النهرين، بغداد.
- الكواري، علي. (2001). *مفهوم الديمقراطية في الدول الديمقراطية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون. (1980). *موسوعة السياسة*، مج(3)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- محمد، جبريل، ورحال، عمر. (2003). *مدخل إلى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين الحكم المحلي نموذجًا*، رام الله: مركز رام الله لحقوق الإنسان.

- المدهون، نافذ. (2012). *إدارة الحكم الرشيد وتطبيقاتها في فلسطين*، غزة: مكتبة ومطبعة دار المنارة.
- المشاقبة، أمين، وعلوي، المعتصم. (2010). *الاصلاح السياسي والحكم الرشيد*، عمّان: مطبعة السفير.
- مصلح، عبير. (2013). *النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد*. ط3. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان".
- *المعجم الوسيط*. (2004). مَجْمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمجمعات وإحياء التراث. ط4. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- النجار، خالد. (2019). *مدى ممارسة الأنماط القيادية الحديثة ودورها في تحقيق معايير الحكم الرشيد "دراسة ميدانية على المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة"* (رسالة ماجستير غير منشورة). ماجستير القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، غزة– فلسطين.
- *النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد*. (2014). ط4. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان".
- نصر الله، أشرف. (2014). *دور القضاء في تعزيز الحكم الرشيد في فلسطين* (رسالة ماجستير غير منشورة). أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة– فلسطين.
- هللو، نهلة. (2015). *مدى تطبيق منظمات القطاع الخاص لمعايير الحكم الرشيد ودورها في تعزيز إدارة الدولة "دراسة تطبيقية على كبار المكلفين في قطاع غزة"* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة، غزة– فلسطين.
- وهبة، عبير. (2015). *واقع تأهيل قيادات الدولة في الحكومة الفلسطينية بقطاع غزة ودوره في تحقيق الحكم الرشيد*، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة، غزة– فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Al-Hamd, A. (2020). *Governance and Good GovernanceA Conceptual Perspective,* Journal of Public Administration and Governance, Las Vegas, Nevada, USA.
- Kaarsemaker, E. (2010). *The Oxford Handbook of Participation in Organizations- Employee Share Ownership,* Oxford University Press, New York, USA, 1st Ed.
- Kaufmann, D. (2002). *Public & Private Misgovernance In Finance Perverse Links, Capture And Their Empiric*, Brookings Institution Press, Washington, USA.
- Lawson, K. (1986). *The Comparative Study of Political Parties,* Martin's Press st. Inc ,New York, USA.

ثالثاً: المراجع المرومنة:

- Abdel Kafi, I. (2005). *Facilitated Encyclopedia of Political Terms,* Quesna - Egypt.
- Abdelkader, R. (2012). The role of decentralization in achieving local development, *Journal of Economy and Trade*, No. (1), p. 151.
- Abdel-Wahab, T. (2000). *The psychology of political participation with a study in political psychology in the Arab environment*, Cairo: Dar Gharib.
- Abdul Hamid, M. (2015). *Scientific research in media studies*. (5th ed.). Cairo: World of Books for Publishing and Distribution.

- Abdullah, A. (1991). *Political Systems Foundations of Political Organization*, Alexandria: The Knowledge Foundation.
- Abrash, I. (2011). *Political sociology: an epistemological approach and an applied study on the Arab world*. Gaza: I Books Publications.
- Abu Hussein, M. (2018). *Standards of good governance and their role in the development of human resources in the Palestinian Ministry of Interior* (Unpublished Master's Thesis). Al-Aqsa University and Academy of Administration and Politics, Gaza - Palestine.
- Ahmed, A. (2008). *Conceptual and Practical Indicators for Good Governance in Palestinian Local Authorities* (Unpublished Master's Thesis). College of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus - Palestine.
- Alaoui, Y. (2014). *A Dictionary of Political Terms*, Bahrain Institute for Political Development, Umm Al-Hassam - Bahrain: (d / d).
- Al-Astal, K. (1999). Lectures on political theory, Gaza: Al-Azhar University.
- Al-Dahdouh, F. (2014). *The reality of applying good governance standards in Palestinian NGOs in the governorates of Gaza* (Unpublished Master's Thesis). Al-Aqsa University and Academy of Administration and Politics, Gaza - Palestine.
- Al-Kayyali, A, & others. (1980). *Encyclopedia of Politics*, Vol. (3), Beirut: The Arab Institute for Studies and Publishing.
- Al-Kuwari, A. (2001). *The concept of democracy in democratic states*, Beirut: Center for Arab Unity Studies.
- Al-Madhoun, N. (2012). *Good governance and its applications in Palestine*, Gaza: Dar Al-Manara Library and Press.
- Al-Mashaqbeh, A, & Alawi, A. (2010). *Political Reform and Good Governance*, Amman: As-Safir Press.
- *Almuejam Alwasit*. (2004). Arabic Language Academy, General Administration of Complexes and Heritage Revival. (4th ed.). Cairo: Al Shorouk International Library.
- Al-Najjar, K. (2019). *The extent to which modern leadership styles are practiced and their role in achieving good governance standards "A field study on NGOs in the Gaza Strip"* (Unpublished Master's Thesis). Master's degree in Leadership and Management, Al-Aqsa University, Gaza - Palestine.
- Al-Salihi, A. (2010). *Scientific research method and method*, Zagazig: Zagazig University.
- Al-Subaie, F. (2010). *The role of transparency and accountability in reducing administrative corruption in government sectors* (unpublished Ph.D. thesis). Department of Administrative Sciences, College of Graduate Studies, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh.
- Al-Tai, A; Raouf, M. (2019). Governance and its impact on the quality of higher education, *Journal of Baghdad College of Economics*, Vol. (59), pp. 63-83.
- Atallah, Z. (2016). *The role of parliamentary oversight in promoting good governance, an applied study on the Palestinian Legislative Council 2008-2013* (Unpublished Master's Thesis). Al-Aqsa University and Academy of Administration and Politics, Gaza - Palestine.

- Atwi, J. (2000). *Scientific research methods, concepts, tools, statistical methods*, Amman: House of Culture.
- Bin Abdelaziz, K. (2012). The Role of Good Governance in Combating Administrative Corruption and Achieving the Requirements of Administrative Rationalization, *Al-Mufker Magazine*, No. (8), Algeria: University of Jilali Bounaama Khemis Miliana, p. 317.
- Bohoush, A & Al-Thneibat, M. (1989). *Scientific Research Methods Foundations and Methods*, Zarqa: Al-Manar Library.
- Darwish, M. (2010). *Foundations of Democratic Governance and Rules of Good Governance*, Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
- Faraj, S. (2012). *Good governance as a modern approach to rationalizing public spending and reducing poverty, a case study of Algeria "2000 - 2010"* (Unpublished Master's Thesis). Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers, Algeria.
- *Guide to Good Governance for Cooperative Societies in Palestine*. (2012). Bethlehem: The Applied Research Institute, Jerusalem "ARIJ".
- *Guide to the terms and concepts of good governance*. (2011). (2th ed.). Ramallah: The Coalition for Integrity and Accountability "AMAN".
- Hafsi, W. (2016). *The role of political parties in the embodiment of good governance* (Unpublished Master's Thesis). Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Boudiaf, M'Sila - Algeria.
- Halalo, N. (2015). *The extent to which the private sector organizations apply the standards of good governance and their role in strengthening the state administration "An applied study on senior taxpayers in the Gaza Strip"* (Unpublished Master's Thesis). Al-Aqsa University and Academy of Administration and Politics, Gaza - Palestine.
- Hanna, M. (2014). *The role of community participation in promoting good governance as perceived by the Palestinian citizens in the Bethlehem Governorate* (Unpublished Master's Thesis). Deanship of Graduate Studies, Al-Quds University, Abu Dis - Palestine.
- Hassan, F. (2020). Evaluating the practice of good governance by administrative leaders at the University of Maysan - an analytical study, *Journal of Baghdad College of Economics*, Special Issue of the Scientific Conference of the Department of Accounting Sciences, pp. 87-107.
- Hussein, K. (2007). *Public policies in developing countries*, Beirut: Dar Al-Manhal for Publishing and Distribution.
- Hussein, S. (2006). *Media Research Studies in scientific research methods*. (2th ed.). Cairo: World of Books for Publishing and Distribution.
- Ibn Manzur, M. (without date). *Lisan Alearab*. Vol. (12), Beirut: Dar Sader.
- *Integrity, transparency and accountability in the face of corruption*. (2014). (14th ed.). Ramallah: The Coalition for Integrity and Accountability "AMAN".
- Jumaa, S. (1999). The concept of managing the affairs of the state and society is a theoretical problem, *Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine*, No. (249), p. 108.
- Kazem, N. (2015). *The role of partisan pluralism and national unity in Iraq after 2003* (Unpublished Master's Thesis). Al-Nahrain University, Baghdad.

- Muhammad, J, & Rahal, O. (2003). *An Introduction to the Concept of Good Governance in Palestine Local Government as a Model*, Ramallah: Ramallah Center for Human Rights.
- Musleh, A. (2013). *Integrity, transparency and accountability in the face of corruption*. (3th ed.). Ramallah: The Coalition for Integrity and Accountability "AMAN".
- Nasrallah, A. (2014). *The role of the judiciary in promoting good governance in Palestine* (Unpublished Master's Thesis). Management and Politics Academy for Graduate Studies, Gaza - Palestine.
- Qandil, A. (2008). *The Arab Encyclopedia of Civil Society*, Cairo: The Egyptian General Book Authority.
- Reda, A. (1958). *Dictionary of Matn Al-Lughah*, Vol. (2), Beirut: Al-Hayat Library House Publications.
- Shaalan, S. (2008). *The extent to which corporate governance can be applied in companies listed in the Saudi stock market* (Unpublished Master's Thesis). Administration Department, College of Business Administration, King Saud University, Riyadh.
- Sullivan, J. (2005). *Good Democratic Governance a Key Component of Political and Economic Reform*, Washington: Center for International Private Enterprise.
- Wahba, A. (2015). *The reality of the qualification of state leaders in the Palestinian government in the Gaza Strip and its role in achieving good governance* (Unpublished Master's Thesis). Al-Aqsa University and Academy of Administration and Politics, Gaza - Palestine.
- Ziada, A. (2014). *The impact of applying good governance in local authorities on local development in the governorates of the West Bank* (Unpublished Master's Thesis). College of Graduate Studies, University of Jordan, Amman.